استعدادات الدفاع الكبيرة، ثم الحرب العالمية، في معالجة الأزمة بخلق فرص جديدة للتشغيل، نظرًا لزيادة الطلب الكلي على المنتجات النهائية زيادة كبيرة.

يجمل الاقتصاديون مزايا التشغيل الكامل في تحقيق الهدف الاقتصادي، وهو الحصول على السلع والخدمات التي يمكن للعاطلين إنتاجها، مع تحقيق فائدة أكبر من الموارد الإنتاجية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى توفير الأمن الاقتصادي لكل عامل في إمكانية الانتقال من عمل إلى آخر، وتحريره من القهر والاستغلال، فضلاً عن التصارع للحصول على وظائف غير متوافرة، كما يحفز ذلك أصحاب الأعمال على تحسين ظروف العمل، ويضع العمال في وضع تنافسي أمامهم، كذلك يسهم التشغيل الكامل في التقليل من الظلم الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب أنه دعامة للحياة الديمقراطية، كما أنه ضرورة لتوفير الأمن السياسي وتجنب التورط في حروب جديدة[1].

المطلب الثالث
أثر الزكاة في زيادة التشغيل

تعدّ البطالة مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، على درجة كبيرة من الخطورة، فمن الناحية الاقتصادية، لا يجد العامل العاطل دخلاً يعيش به، ويعول منه أسرته، وتفاقم حالة البطالة يؤدي إلى تزايد عدد من لا يجدون دخولاً لهم، فيقلّ طلبهم على السلع، والخدمات، مما يترتب عليه انخفاض النشاط الاقتصادي، والاقتراب من حالة الكساد، مع وجود طاقات إنسانية قادرة على الإنتاج.

من الناحية الاجتماعية، تؤدي البطالة إلى وجود طبقة قادرة على العمل، وراغبة فيه، ولكنها تعاني الفراغ والقلق، فضلاً عن افتقارها إلى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتها الأساسية، مما يترتب عليه وجود مظاهر التفكك، والحسد، والبغض بين فئات المجتمع. كذلك تهدد البطالة الاستقرار الداخلي للمجتمع، نتيجة انتشار شعور القلق، والضياع، وفقدان الثقة بين العاطلين.

من ثم، فقد كره الإسلام البطالة، وحثّ على العمل، والمشي في مناكب الأرض، واعتبر العمل عبادة، وجهادًا في سبيل الله، إذا صحّت فيه النية، وروعيت الأمانة

(1) Lerner: Economics of Employment; op. cit., pp: 42 - 43.

والإتقان، ولم يبال الرسول ﷺ أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس، أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، مثل الاحتطاب، المهم أن يكون حلالاً وإن يكف وجه صاحبه عن ذلّ السؤال[1].

فالعمل في الإسلام فرض عين على كل قادر عليه، وإن كان من الرسل المصطفين الأخيار، فقد كان آدم عليه السلام يزرع الأرض، وكان نوح عليه السلام نجارًا يأكل من كسبه، وكان إدريس عليه السلام خياطًا، وكان إبراهيم عليه السلام بزازًا، وكان داود عليه السلام يصنع الدروع ويبيعها فيأكل ويتصدق، وكان زكريا عليه السلام نجاراً، وكان عيسى عليه السلام يأكل من غزل أمه[2]. وكذلك كان لكل من صحابة رسول الله ﷺ وتابعيه عملاً يتكسبون منه[3].

للزكاة دور إيجابي في الرفع من مستوى التشغيل، من خلال التأثير في كل من العوامل المتعلقة بجانب العرض وجانب الطلب.

بالنسبة للبطالة المقنعة المنتشرة في الاقتصاديات الفقيرة، رأينا أنها تنشأ نتيجة انخفاض عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، وهما العمل والأرض ورأس المال، بالإضافة إلى ما يتسم به العنصر البشري في هذه الاقتصاديات من انخفاض الإنتاجية نظرًا لما يعانيه الأفراد من انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، وعدم القدرة على التكيف مع وسائل الإنتاج المتطورة[4]. مما يؤدي إلى تكدس قوة العمل في قطاعات الإنتاج الزراعية والحكومية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لنسبة كبيرة من الأفراد قريبة من الصفر، أو مساوية له، وتسهم الزكاة في التخفيف من هذا النوع من البطالة، عن طريق زيادة عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، فقد وقفنا على دور الزكاة في زيادة الحافز على الاستثمار[5] وزيادة مستوى الاستثمارات في المجتمع، مع المحافظة على الاستثمارات الموجودة فعلاً. وتشمل هذه الاستثمارات كل من عنصر رأس المال والأرض، مما يؤدي إلى زيادة

---

(١) القرضاوي. دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. مرجع سابق. ص٢٢٦.

(٢) الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب. مرجع سابق. ص١٦-١٧

(٣) راجع المرجع نفسه. ص٢١-٢٢.

(4) Myrdal: Asian Drama; op. cit., p: 1603.
Shultz (Theodore): Investment in Human Capital Blaug (ed.). Economics of Education; op. cit., p: 23.

(٥) راجع الفصل السابق. مبحث الحث على زيادة الاستثمار

الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وخلق فرص عديدة في مجالات إنتاجية بعيدة عن المجالات التقليدية المتميزة بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل.

أما بالنسبة للعنصر البشري، فإن تطبيق فريضة الزكاة يرفع من مستوى إنتاجيته، فضلاً عن أنه يزيد من إقباله على العمل.

إن سهم الفقراء والمساكين يسهم في زيادة مستوى التشغيل والارتفاع بنوعيته، من خلال:

١) عدم أحقية الزكاة للأقوياء القادرين على العمل[١]، ويعني ذلك محاربة الزكاة للبطالة الاختيارية.

٢) تحقيق المستوى المعيشي المناسب الذي يوفر للفقراء والمساكين متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن، مما يسهم في تحسين مستوى أفراد القوة الإنتاجية وزيادة قدرتهم على العمل المنتج.

كذلك فإن جواز الإنفاق من حصيلة الزكاة على طالب العلم النافع[٢]، يرفع من مستوى التعليم والتدريب، ويزيد من قدرة العامل على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة، فتسهم الزكاة بذلك في رفع كفاءة العمل في موقع إنتاجه، كما تؤهله في مواقع يكون فيها أكثر إنتاجية، وفي ذلك تخفيف من البطالة البنيانية والمقنعة، فضلاً عن التخفيف من وطأة البطالة الاختيارية.

أما بالنسبة للبطالة الإحتكاكية والإجبارية، التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توافر قدر أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، يعمل على سد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، مما يسهل مهمة تحقيق مستوى التشغيل الكامل في اقتصاد إسلامي ويجعلها أخف وطأة في الاقتصاديات غير الإسلامية[٣].

كذلك فإن سهم (العاملين عليها)، يوفر العديد من فرص العمل لمن تتوفر فيهم

---

(١) راجع الحديث في الباب الأول، الفصل الأول، مبحث مصارف الزكاة.

(٢) راجع الباب الأول، الفصل الأول، مصارف الزكاة.

(٣) متولي التوازن العام، مرجع سابق، ص٨ و ١٠.

شروطه، «فعلى الإمام أن يبعث عمال الزكاة للزروع والثمار وقت وجوبها، وهو ادراكها، بحيث يصلهم وقت الجذاد أو الحصاد، أما المواشي وغيرها من الأموال التي يعتبر فيها الحول، فينبغي للساعي أن يعين شهرًا يأتيهم فيه»[1]. ويحتاج إلى جهاز كامل من الخبراء وأهل الاختصاص، ومن يعاونهم[2].

تسهم الزكاة بذلك في زيادة الطلب الفعلي وتوفير فرص عمل جديدة، مما يسهم في التخفيف من البطالة الاحتكاكية والإجبارية.

إن الوقوف على دور الزكاة في رفع مستوى التشغيل والتخفيف من البطالة لاختيارية والمقنعة والإجبارية بأنواعها يؤكد دور الزكاة في التقريب بين المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل، وذلك في أقل فترة ممكنة، حيث تتكرر بانتظام سنويًا، وعند كل حصاد[3]، كما يفند ذلك ما ذهب إليه البعض من أن الزكاة تسبب البطالة، خاصة الاختيارية منها، بما تمنحه من إعانات تشجع آخذيها على التكاسل والتواكل، ذلك أن الضوابط والأسس التي شرعها الله لهذه الفريضة لا تحلّ لمسلم أن يأخذ منها، إذا ما توافرت له الشروط التالية:

- أن يجد العمل الذي يتكسب منه.
- أن يكون هذا العمل حلالاً شرعًا.
- أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة.
- أن يكون ملائمًا لمثله، ولائقًا بحاله ومركزه، ومروءته، ومنزلته الاجتماعية.
- أن يتكسب منه قدر ما تتم به كفايته وكفاية من يعولهم[4].

أما إذا أخلّ العمل بأحد هذه الشروط، فإنه من حق العامل مطالبة ولي الأمر بتوفير عمل منساب له، فعن عمر بن الخطاب ﷺ: «إن الله قد استخلفنا على عباده ... لنوفر لهم حرفتهم»[5]. فالعمل في الإسلام حق لكل فرد، وواجب على ولي الأمر

---

(١) النووي: المجموع، مرجع سابق، المجلد السادس، ص١٧٠.

(٢) راجع القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٨٠ – ٥٨٥.

(٣) عاكف: نحو نموذج إسلامي للنمو الاقتصادي، مرجع سابق، المجلد الثاني، المعدل، ص١٠٩.

(٤) القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٥٥٩.

(٥) راجع النص كاملا في الباب الأول، الفصل الثاني، مبحث دور العنصر البشري في التنمية

أن يوفره لمن لا يجده، وفي ذلك دحض لشبهة التواكل، ولتحريض الزكاة على البطالة[1].

نخلص من هذا المبحث إلى:

- اهتمام الاقتصاديات المختلفة برفع مستوى التشغيل بها عن طريق القضاء على الأسباب المتعددة لأنواع البطالة.
- اعتبار تحقيق التشغيل الكامل مطلبًا أساسيًا لكل اقتصاد تحقيقًا لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل.
- اقتراح كينز زيادة الاستثمارات العامة كحل لرفع مستوى التشغيل في الاقتصاديات الوضعية.
- إسهام الزكاة في تفادي مشكلة البطالة بأنواعها ورفع مستوى التشغيل من خلال التأثير في عرض العمل والطلب عليه، وذلك دون انتظار الوصول إلى أزمة بطالة.
- تحسين الزكاة لنوعية القوة العاملة من حيث القدرة الإنتاجية، والتدريب.
- توفير الزكاة فرصًا عديدة للعمل من خلال رفع الطلب النسلي. وما يترتب على ذلك من زيادة الإنتاج في المجتمع، وكذلك توفير فرصًا مباشرة للعمل من خلال سهم (العاملين عليها).
- تدعيم الشرع الإسلامي لتحقيق التشغيل الكامل من خلال جعل ولي الأمر مسئولاً عن توفير العمل المناسب لكل فرد، حيث أن ذلك حق له.

---

(١) أبو السعود: خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي. مرجع سابق. ص ٢٠.